

تمهيد:

يؤدي النظام الضريبي دورا فعالا في تحقيق أهداف السياسة الضريبية للدولة، طالما أن النظام الضريبي ما هو إلا الأداة التطبيقية للسياسة الضريبية وهذه الأخيرة وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية، وتعتبر الضريبة حجر الأساس للنظام الضريبي، ولقد ظهر استعمال الضريبة مع وجود أولى التجمعات البشرية في التاريخ وهي في تطور مستمر، حيث أصبحت في الوقت الراهن من بين أهم مصادر الإيرادات العامة للدول كما أصبحت الضريبة تؤدي دورا مهما في السياسة الضريبية للدول لذلك سنسعى في هذا الفصل للإحاطة بعموميات عن الضريبة كمبحث أول ونتناول في المبحث الثاني الإطار النظري للنظام الضريبي وكذلك السياسة الضريبية.

المبحث الأول: عموميات عن الضريبة

تعتبر الضريبة مورداً إقتصادياً هاماً حيث تسعى الدول من خلالها تحقيق الأهداف التي ترسمها على المستوى الإقتصادي، الاجتماعي، وكذلك السياسي لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى عموميات عن الضريبة حيث قسمنا هذا المبحث التي ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى القواعد الأساسية للضريبة والأسس القانونية لفرضها أما في المطلب الثالث فتناولنا أنواع الضريبة وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها:

نظراً للأهمية الكبيرة التي تؤديها الضريبة في السياسة العامة للدول فلا بد من التطرق إلى تعريفها وكذلك خصائصها.

الفرع الأول: تعريف الضريبة

أعطيت للضريبة عدة تعاريف ومفاهيم فهناك من يعرفها على أنها:

- **التعريف الأول:** الضريبة فريضة مالية يدفعها الشخص إما طبعياً أو معنوي جبراً عليه إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.¹

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، 2004، ص 9-10.

- **التعريف الثاني:** الضريبة اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين، ودون مقابل وذلك بغرض تحقيق نفع عام.¹
 - **التعريف الثالث:** الضريبة اقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد قصد توزيع الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف.²
 - **التعريف الرابع:** تتمثل الضريبة في مساهمة تأخذ صورة نقدية يجبر الأفراد (طبيعيون أو معنويون) على تقديمها للدولة بغض النظر عن ما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات، وهي تفرض عليهم تحقيقا لأغراض مالية أو سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية.³
- من خلال ما سبق ذكره من تعريفات يمكن استخلاص أن الضريبة هي اقتطاع نقدي تفرضه الدولة على المكلف جبرا للمساهمة في تحمل الأعباء العامة للدولة دون أن يكون له نفع بصفة مباشرة.

الفرعي الثاني: خصائص الضريبة

من خلال التعاريف السابق ذكرها يمكن استخلاص أهم خصائص الضريبة:

أولاً: الضريبة فريضة نقدية

هي اقتطاع نقدي يستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ففي النظم الاقتصادية القديمة كانت الضريبة تفرض وتحصل في صورة عينية، نظرا لأن الظروف

¹ خلاص رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء 1، دار هومة، الجزائر، ص 19.

² A Lescondre, Droit Fiscal Algérien, OPU, Alger, 1990, p 26.

³ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 220.

الاقتصادية السائدة آنذاك كانت تقوم على أساس التعامل بالصورة العينية (مثل تقديم جزء من المحصول)، لكن مع التطور أصبحت النقود هي وسيلة وأداة التعامل الأساسية الأكثر انتشاراً، مما أدى بصورة حتمية أن تدفع الضرائب في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات، على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، يتم بصورة نقدية.¹

ولعل أهم مزايا الأسلوب النقدي في تحصيل الضريبة هي: تحقيق عدالة أكبر للأفراد، وتعتبر الجباية النقدية أكبر حصيلة، وأسهل في جبايتها وتكاليف تحصيلها.

ثانياً: الضريبة ذات طابع إجباري

أي أن الضريبة تفرض جبراً على الفرد من قبل السلطة، وهذا ما يميزها عن القرض مثلاً الذي لا يمكن إجبار أحد على اكتتاب قرض عام عكس الضريبة حيث تفرض إدارة الضرائب المكلف بأداء الضريبة المترتبة على ممارسة نشاطه.²

ثالثاً: الضريبة توقع بصفة نهائية

بمعنى أن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية فلا تلتزم الدولة برد قيمتها لهم أو بدفع فوائد عنها وبذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين في سندات.³

رابعاً: الضريبة تدفع دون مقابل

بمعنى أن المكلف يدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه لوحده ومن هذا المنطلق فإن المكلف بالضريبة يقوم بدفع الضريبة مساهمة منه كفرد في المجتمع

¹ محمد عباس محرزى، مرجع سابق، ص 15.

² محمد عبد محرزى، المرجع السابق، ص 16.

³ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة للنشر، 2000، ص 119.

يتحمل الأعباء والتكاليف العامة، وحصيلة الضرائب تستعملها الدولة في شكل نفقات تعود بالمنفعة العامة على جميع الأفراد وليس المنفعة حكرا على المكلف الذي دفع الضريبة فقط.¹

خامسا: الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها

تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة لذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق النفع العام، وتمثل حصيلة الضرائب الهدف الرئيسي للدولة، لأنها توفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وبذلك تحقق منافع للمجتمع، كما أن حصيلة الضرائب تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الخزينة العامة وحقوق الأفراد وكذلك تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وعدالة توزيع الدخل القومي وتقليل التفاوت في المداخل بين أفراد المجتمع.²

سادسا: الضريبة تفرض من قبل الدولة

أي أن الضريبة لا يمكن فرضها أو تحديدها إلا من قبل الدولة، وذلك لأن الدولة هي التي تقوم بوضع كافة التشريعات القانونية التي تتعلق بالعمل الضريبي، فالدولة تسن قوانين الضرائب فتحدد بموجبها معدل الضريبة ومقدارها ووعائها ووقت تحصيلها...³

المطلب الثاني: قواعد الضريبة والأساس القانوني لفرضها:

للضريبة قواعد تلتزم بها الدولة عند التنظيم الفني للضريبة كما أن الدولة تركز على أسس قانونية لفرضها.

¹ عباس محمد محرز، مرجع سابق، ص 19.

² خالد سحولة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط1، 2003، ص 145-146.

³ ياسر صالح الفريجات، المحاسبة في عام الضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 15.

الفرع الأول: قواعد الضريبة

يقصد بقواعد الضريبة تلك القواعد التي تلتزم بها الدولة عند التنظيم الفني للضريبة وتهدف هذه القواعد إلى التوفيق بين مصلحتي الدولة وكذا مصلحة المكلفين بدفع الضريبة، يمكن تلخيص أهم القواعد التي تحكم الضريبة فيما يلي:

أولاً: قاعدة العدالة

يقصد بقاعدة العدالة تساوي جميع رعايا الدولة أمام العبء الضريبي ولتأمين المساواة بين الأفراد يتوجب على كل فرد من أفراد المجتمع أن يساهم في التكاليف الضريبة بحسب قدرته المالية، فقاعدة العدالة تقضي بأن تكون الضريبة عامة وشاملة بحيث تطل بعبئها جميع الأشخاص وكافة الأموال وشمول الضريبة يمكن أن يكون شمولاً شخصياً وشمولاً مادياً.¹

ثانياً: قاعدة الوضوح واليقين

يقصد بها أن تكون الضريبة محددة بصورة واضحة دون أي غموض والهدف من ذلك أن يكون المكلف متيقناً بمدى التزامه بأداء الضريبة، بصورة واضحة لا لبس فيها ومن ثم يمكنه أن يعرف مسبقاً موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها ومعدلها وكافة الأحكام المتعلقة بها.²

ثالثاً: قاعدة الملائمة في التحصيل

بمعنى أنه يجب أن تحصل الضريبة في الأوقات الأكثر ملائمة للمكلف بالضريبة، وهذا يعني أن يتلاءم ميعاد تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الدخل الخاضع للضريبة وهي

¹ مجدي محمد محفوظ، علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، د ط، لبنان، 2005، ص 304.

² خالد شحادة، مرجع سابق، ص 158.

الفترة التي يكون فيها المكلف أكثر قدرة وأكثر تقبلاً لدفع الضريبة¹، ففي الجزائر مثلاً نجد أن الضريبة على الأجر تحدد ساعة دفع الأجر وبذلك تشكل وقتاً ملائماً للأجراء.

رابعاً: قاعدة الاقتصاد في النفقات الجبائية

يقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة المالية مبالغ كبيرة، فتكون نفقات جباية الضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها، وهذا الأمر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها وتقل نفقات تحصيلها.²

الفرع الثاني: الأسس القانونية لفرض الضريبة:

لقد عملت نظرية المالية العامة في إيجاد نقطة الارتكاز القانونية التي تعطي للدولة الحق في فرض الضرائب والتزام المواطنين بأدائها، وترجع هذه المحاولات إلى تيارين كبيرين، وهما نظرية العقد الاجتماعي والمنفعة ونظرية التضامن الاجتماعي.³

أولاً: نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي

إن فرض الضريبة من الدولة وقبول الأفراد بدفعها يؤسسه فقهاء هذه النظرية على وجود عقد بينهما، وفسروا ذلك على النحو التالي: الفرد يدفع الضريبة لأنه تحصل على شيء بالمقابل فيكون أساس فرض الضريبة عقد ضمناً بين الفرد والدولة، يتم الاتفاق على أحكامه بين الدولة والأفراد بواسطة ممثلي الشعب أو السلطة التشريعية.⁴

¹ هكاس منال، الرقابة الجبائية ودورها في الرفع من كفاءة النظام الجبائي الجزائري، مذكرة نيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، برج بوعريريج، 2014-2015، ص 09.

² خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 159.

³ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 29-30.

⁴ خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 156.

ويرجع أنصار هذه النظرية فكرة المنفعة إلى ارتباط المواطن بعقد ضمني أو معنوي بينه وبين الدولة يسمى بالعقد الاجتماعي وأول من جاء به الفيلسوف الفرنسي "جون جاك روسو" في القرن الثامن عشر، ويتمثل هذا العقد في قيام المواطنين بالتنازل عن جزء من حرياتهم لحماية باقي أفراد المجتمع، كما أنهم بمقتضى عقد مالي يلتزمون بدفع الضرائب مقابل المنافع التي تعود عليهم من نشاط الدولة.¹

ثانيا نظرية التضامن الاجتماعي:

ترتكز هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن المواطنين يسلمون بضرورة وجود الدولة لأسباب سياسية واجتماعية، تعمل على تحقيق مصالحهم وإشباع حاجياتهم ومن ثم ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي بموجبه يلتزم كل واحد منهم بأداء الضريبة المفروضة عليه بحسب قدرته المالية كي تتمكن الدولة من القيام بوظائفها المتعددة وتوفير الخدمات العمومية لكافة المواطنين بلا استثناء.²

بالإضافة إلى ما ذكرناه فإن نظرية التضامن الاجتماعي مرتبطة بفكرة السيادة التي تمارسها الدولة على مواطنيها ومن ثم إلزامهم وإجبارهم على أداء الضريبة وهذا ما يفسر كذلك التزام الرعايا الأجانب والمقيمين في الدولة وبصفة عادية، بالمساهمة في الأعباء والتكاليف العامة ودفع الضريبة المفروضة عليهم.

من خلال ما سبق ذكره يتضح جليا أن هذه النظرية تمثل السند القانوني الذي تركز عليه الدولة لبسط سلطتها فيما يخص فرض الضريبة على المقيمين على إقليمها من مواطنين وأجانب.³

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2005، ص 184.

² محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 20-21-22-23.

³ محمد عباس محرز، المرجع السابق، ص 23.

المطلب الثالث: أنواع الضريبة وأهدافها

للضريبة أنواع مختلفة تختلف بحسب الزاوية التي ينظر بها للضريبة، كما أن للضريبة أهداف مختلفة ومتعددة نذكرها كما يلي:

الفرع الأول: أنواع الضريبة

نتيجة التطور الاقتصادي والذي صاحبه تطور مفهوم الضريبة أدى هذا التطور إلى تعدد أنواع الضرائب واختلاف صورها من مجتمع لآخر، حيث أصبحت النظم الضريبية السائدة تتضمن أنواعا مختلفة ومتعددة من الضرائب يكمل بعضها البعض من أجل تحقيق عديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن تصنيف الضرائب كما يلي:

أولاً: من حيث تحمل عبء الضريبة

حسب هذا المعيار يمكن تمييز نوعين للضريبة وهما:

- 1- **الضرائب المباشرة:** هي تلك الضرائب التي تفرض على قيمة ما يحققه المكلف، أو يمتلكه من عناصر رأس المال كما أن هذا النوع من الضرائب يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر بأي حال ومثال ذلك الضريبة على الدخل IRG أو الضريبة على أرباح الشركات IBS يتحملها المكلف مباشرة وبنفسه، دون استطاعة المكلف نقل عبء الضريبة إلى غيره¹ ولهذا النوع من الضرائب مزايا وعيوب:
- أ- **مزايا الضرائب المباشرة:**
- تتميز بثبات حصيلتها لأنها تفرض على عناصر تتميز بالثبات النسبي.

¹ حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 21-22.

- يمكن زيادة حصيلة هذا النوع من الضرائب كلما اقتضت الحاجة وذلك بزيادة نسبة الضريبة، كما أنها تتميز بالعدالة وذلك من خلال توزيع الأعباء الضريبية وفقاً لمقدرة المكلفين.

- إن تكاليف جباية هذا النوع من الضرائب ضئيلة لأنها تفرض على عناصر ظاهرة يسهل حصرها.

- كما أن المكلف يكون على علم مسبق بمواعيد دفعها ونسبتها وهذا ما يسهل تقبلها ودفعها.¹

ب- عيوب الضرائب المباشرة: من بين عيوب الضرائب المباشرة

- تأخر حصيلتها في الوصول إلى خزينة الدولة كون تقدير الوعاء الضريبي يتأخر.
- ضالة الحصيلة الضريبية خاصة في البلدان التي لا يتمتع أفرادها بدخل عالي.
- ثقل عبئها على المكلف لأنه يشعر بها نتيجة لوضوحها.²

2- الضرائب غير المباشرة: هي الضريبة التي يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، ومثال ذلك: الرسوم الجمركية، تعد ضرائب غير مباشرة لأن المستورد يدفع الضريبة ثم ينقل عبئها إلى الشخص المستهلك وذلك برفع ثمن السلعة بمقدار الضريبة الذي قام بدفعها كما أن للضرائب غير المباشرة مزايا وعيوب.

مزايا الضرائب غير المباشرة:

- سهولة دفع هذا النوع من الضرائب فلا يمكن للمكلف التهرب من دفعها.
- تعطى حصيلتها بصفة مستمرة ودورية وهوما ينعش خزينة الدولة، ويرفع من نسبة تمويلها.

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء، الأردن، 2009، ص 56-57.

² محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، الأردن، 2007، ص 62.

- فرض هذا النوع من الضرائب على سلع متعددة يزيد من وفرة تحصيلها.¹

عيوب الضرائب غير المباشرة:

- غير مستقرة المردودية.

- تمثل ضريبة عمياء لأنها تفرض على السلع والخدمات التي يدفعها أصحاب المداخل المرتفعة والمنخفضة على حد سواء.

- كذلك تقل حصيلتها في وقت الكساد.²

ثانيا: من حيث مادة الضريبة

بالرجوع إلى هذا المعيار يمكن التمييز بين:

1- الضريبة على الأشخاص: والمقصود بها هو أن يكون الإنسان نفسه محل الضريبة أو وعاء للضريبة فتفرض الضريبة على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة.

هذا النوع من الضرائب عرف قديما عند الرومان والغرب، كما عرفت مصر في أواخر القرن الـ 19 عشر، وكانت تسمى بضريبة الفردة أو ضريبة الرؤوس، لكونها تفرض على الشخص باعتباره رأسا، كما فرض هذه الضريبة بطرس الأكبر قيصر روسيا وكذلك فرضتها فرنسا عام 1865 حيث تم تقسيم المجتمع إلى اثنين وعشرين (22) فئة اجتماعية. ففرضت على كل فئة ضريبة خاصة، أما في الوقت الراهن فقد زال هذا النوع من الضرائب نظرا لما فيه من إهدار لكرامة الإنسان وحقوقه وذلك بجعله محلا للضريبة.³

¹ قاري حيالي، الغش الضريبي وآليات مكافحته، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، المركز الجامعي العقيد اكلي امحمد الحاج البويرة، 2010/2011، ص 16.

² سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، ص 59.

³ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 132-134.

2- الضريبة على الأموال: هي الضريبة التي تفرض على المال ذاته، وهنا تنصب الضريبة على ما يملكه الفرد من أموال داخل المجتمع متمثلة في رأس ماله أو دخله¹، والمقصود بالأموال هي العقارات، المنقولات، السندات، ومثال ذلك في الجزائر الضريبة على الأرباح العقارية من إيجار المحلات ذات الطابع التجاري والمهني بنسبة 15%²، كذلك تحديد نسبة 23% كنسبة تفرض على أرباح الشركات.³

ثالثاً: من حيث تحديد الوعاء الضريبي

حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الضريبة إلى نوعين:

1- الضريبة الواحدة: في هذا الإطار تقوم الدولة وتكتفي بفرض ضريبة واحدة فقط أو تفرض ضريبة رئيسية إلى جانب بعض الضرائب قليلة الأهمية، من أجل الحصول على ما تحتاجه من موارد مالية (مثل الأراضي الزراعية) فتفرض ضريبة عليها كونها المصدر الوحيد للثروات.⁴

2- الضريبة المتعددة: وتعني إخضاع المكلفين لأنواع متعددة من الضرائب يكمل بعضها البعض كفرض ضريبة على الدخل، وعلى الأموال التي يتم تداولها واستهلاكها، وهذا النظام معمول به في كثير من دول العالم على غرار الجزائر مثل إخضاع المكلف للضريبة

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2001، ص 51.

² المادة 425، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

³ المادة 15 الأمر 01-15 المؤرخ في 74 شوال 1436 الموافق 23 يوليو سنة 2015، يتضمن قانون المالية التكميلي 2015.

⁴ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 73-76.

والخاضع للنظام الحقيقي إلى: الرسم على النشاط المهني بنسبة 2%، الرسم على القيمة المضافة (7%، 17%) والضريبة على الدخل الإجمالي وفق سلم يحدده القانون الضريبي.¹

رابعاً: من حيث معدل فرض الضريبة

تقسم الضريبة حسب هذا المعيار إلى:

1- الضريبة النسبية: هي تلك الضرائب التي يبقى معدلها ثابت رغم تغير المادة الخاضعة للضريبة ومن أمثلتها في الجزائر، الرسم على القيمة المضافة TVA والتي يتم فرضها بمعدلين هما المعدل العادي بنسبة 17% والمعدل المحفّض بنسبة 7%² مع العلم أن الرسم على القيمة المضافة TVA ظهر بفرنسا عام 1954 ويطبق حالياً في فرنسا بنسبة 20% يطبق على رقم الأعمال.³

2- الضريبة التصاعدية: يقصد بهذا النوع من الضريبة هو تغير النسبة المئوية مع تغير حجم الوعاء الضريبي وتستخدمه معظم التشريعات الضريبية خاصة التي تراعي العدالة الاجتماعية، فهذا النوع من الضرائب يتميز بتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد كما تساهم في إعادة توزيع الدخل⁴ ومن أمثلته الضريبة على الدخل للأجراء في الجزائر فكلما زاد الأجر زادت نسبة الضريبة.

خامساً: من حيث الواقعة المنشأة للضريبة

وتنقسم الضريبة حسب هذا التصنيف إلى نوعين:

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ط 2013 المادة 9، المادة 17 و 217، وكذا المادة 21 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

² المادة 21-23 من قانون الرسم على رقم الأعمال، ص 2013.

³ Marie Lambert, Fiscalité locale 2016 ; Galand, Lextenjo édition, p7.

⁴ حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص 51.

1- الضريبة على الدخل: هذه الضريبة تنتج عن واقعة تحقق الدخل ويفهم منه كل ما يحصل عليه الشخص من إيرادات مقابل السلع التي ينتجها أو الخدمات التي يقدمها، وبذلك فمصادر الدخل هي العمل ورأس المال أو كلاهما، فالعمل عائد الأجر الذي تفرض عليه الضريبة على الأجور بينما عائد رأس المال هو الفوائد وتفرض عليها الضريبة على الدخل، ويدر العمل ورأس المال معا ربحا تفرض عليه الضريبة على الأرباح.¹

2- الضريبة على الاستهلاك: تنتج عن واقعة الاستهلاك التي مفادها أن الالتزام بدفع الضريبة ينشأ بمجرد شراء السلعة، ويقصد بالضرائب على الاستهلاك تلك الضرائب التي تفرض على الدخل عند استعماله في أنواع معينة من السلع أي في صورة نوعية على الاستهلاك وقد تفرض على جميع أنواع السلع في صورة ضريبة عامة على الاستهلاك.²

الفرع الثاني: أهداف الضريبة

تهدف الدول من خلال فرض الضريبة على الأفراد إلى تحقيق عديد الأهداف يمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي:

أولاً: الأهداف المالية

ويقصد بها تغطية الأعباء العامة للدولة، ذلك أن الضريبة وتحصيلها يسمح بتوفير الموارد المالية لخزينة الدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع وبذلك يتم تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وتمويل

¹ بوفركاس صفية، جري أمينة، السياسة الضريبية ودورها في استقطاب الاستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة اكلي امحمد أو الحاج، البويرة، 2014-2015، ص 12.

² المادة 23 تعدل أحكام المادة 35 من قانون التسجيل، قانون رقم 14-10 في 30/11/2014 قانون المالية 2015.

الاستثمارات الحكومية مثل بناء السدود، الجامعات، المستشفيات...¹، وعليه تتمثل الأهداف المالية للضريبة في زيادة نسبة الجباية العادية لتغطية نفقات تسيير الميزانية العامة.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية

- تعتبر الأهداف الاقتصادية من أهم أهداف الضريبة في وقتنا الراهن فالضريبة تستعمل لحماية الصناعات والمنتجات المحلية وذلك بتخفيض الضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي لتشجيعه وزيادة الضريبة على الأشياء المستوردة.²
- وتستخدم الضريبة لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية وذلك بإعفائها من أي ضرائب ومثالها في الجزائر: إعفاء المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حاله من الضريبة على الدخل الإجمالي وكذلك يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.³
- كما تستخدم الضريبة لتشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين المحليين والأجانب ومثال ذلك في الجزائر إعفاء المستثمرين من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وكذلك الرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات من تاريخ الدخول في الاستغلال.⁴
- كما تستخدم الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي حيث تلجأ الدول بزيادة القدرة الشرائية للمواطنين وذلك بتخفيض معدل الضريبة على الدخل، وتخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة على الحاجيات الأساسية للمواطن...

¹ بوزيدة حميد، مرجع سابق، ص 12.

² خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 152-153.

³ المادة 36 معدلة بموجب المادتين 6 من قانون المالية 1999 و 06 من قانون المالية 2011.

⁴ المادة 11 من الأمر 03-01 عدلت بالأمر 08-06 المتعلق بتطوير الاستثمار والمؤرخ في 15 جويلية 2006، جريدة رسمية 47 ص 18-19.

للضريبة العديد من الأهداف الاجتماعية يمكن ذكر أهم هذه الأهداف:

- منع تكتل الثروات في أيادي عدد قليل من أفراد المجتمع حيث تسعى الدول إلى فرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الثروات وذلك بهدف إعادة توزيع عائد هذه الضرائب على الفئات الهشة للمجتمع¹.
- معالجة أزمة السكن حيث تستخدم الضريبة كوسيلة لحل مشكلة السكن وذلك بإعفاء المستثمرين في قطاع الإسكان من الضرائب كتشجيع لهم أو منحهم تخفيضات مثل ما قام به المشرع الجزائري بمنح نسبة مخفضة تحدد بـ 7% للضريبة على الأرباح العقارية المتأتية من الإيجارات ذات الاستعمال السكني، ويعفى الإيجار الذي يتم لفائدة الطلبة من الضريبة على الدخل الإجمالي².
- كما تستخدم الضريبة في تطوير بعض الأنشطة الاجتماعية، كإعفاء بعض الهيئات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة (دينية مثلا)، ومثال ذلك في الجزائر الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة للمؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك المصالح الملحقة بها³.
- كما أن الضريبة قد تساهم في المحافظة على التوازنات الاجتماعية وذلك بفرض ضرائب مخفضة على السلع الواسعة الاستهلاك مثل الخبز مثلا وبالمقابل تفرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع التي تنتج عنها أضرار صحية مثل الكحول والسجائر في الجزائر مثلا:

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 132.

² المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجزائري.

³ المادة 282 مكرر 66 من القانون السابق.

بالإضافة إلى الرسم على القيمة المضافة فإن الكحول والخمور تخضع لرسم المرور بقيمة 100.000 دج.¹

رابعاً: الأهداف السياسية

تتعلق الأهداف السياسية للضريبة بخلق الاستقرار السياسي داخل الدولة. كما تعد الضريبة أداة من أدوات السياسة الخارجية، مثل استخدام الرسوم الجمركية (كمُنح الإعفاءات والتخفيضات) لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها.

من خلال ما سبق التطرق له يظهر جلياً الأهمية الكبيرة للضريبة حيث أصبحت الضريبة في الوقت الراهن تؤدي دوراً كبيراً وعلى جميع المستويات، فلم يعد يقتصر دورها فقط على تمويل خزينة الدولة بل تعداه إلى استعمال الضريبة في شتى الميادين، ولهذا تعددت تعاريف الضريبة وتقسيماتها وكذلك مبادئها وأنواعها، كما أصبحت الدول تهدف من وراء فرضها إلى تحقيق العديد من الأهداف.

¹ المادة 2-47 من القانون السابق جزء الضرائب غير المباشرة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام الضريبي والسياسة الضريبية

لدراسة النظم الضريبية أهمية بالغة من طرف مسؤولي الدول سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فاختلاف النظم الضريبية بين الدول أساسه اختلاف النظم الاقتصادية لهذه الدول، حيث يعتبر النظام الضريبي جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الضريبية للدول، كونه يعتبر المرآة العاكسة للسياسة الضريبية للمجتمع حيث أنه يصمم ويصاغ من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ترسمها الدول، ففي المطلب الأول نتناول تعريف النظام الضريبي وكذلك مقومات ومدى فعالية النظام الضريبي، أما في المطلب الثاني فسننتقل إلى ماهية السياسة الضريبية وكذلك مبادئها في حين سننتقل في المطلب الثالث إلى أهم وسائل السياسة الضريبية.

المطلب الأول: ماهية النظام الضريبي:

نظراً لأهمية النظام الضريبي باعتباره يؤدي دوراً هاماً في ترجمة أهداف السياسة الضريبية للدول فقد تعددت تعريفاته وسنحاول إبراز أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف النظام الضريبي

التعريف الأول: النظام الضريبي يتمثل في هيكل ضريبي ذو ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع والذي يمثل الإطار الذي تعمل فيه الضرائب.¹

التعريف الثاني: النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد وتحقيق أهداف السياسة الضريبية لذلك المجتمع.²

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص 13.

² حلي عباس عياد، النظم الضريبية المقارنة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1983، ص 5.

التعريف الثالث: كما يعرف النظام الضريبي على أنه مجموعة العناصر الايديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى تشكيل كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف".

التعريف الرابع: ويعرف أيضا النظام الضريبي على أنه مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل.¹

من خلال التعاريف السابقة نجد أن النظام الضريبي يجب أن يكون انعكاسا للنظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع كون النظام الضريبي يترجم أهداف السياسة الضريبية التي ترسمها الدول على أرض الواقع.

الفرع الثاني: مقومات النظام الضريبي وفعاليته:

يقوم النظام الضريبي على مقومات أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: التشريع الضريبي

من بين الصلاحيات السيادية التي تمارسها الدول والتي ظهرت وتطورت مع الزمن هي سن القوانين والتشريعات، هذا التطور أدى إلى ظهور عديد النظم القانونية كل في مجال اختصاصه، وكل نظام قانوني يعنى بتنظيم ظاهرة محددة، ومن بين هذه النظم القانون الجبائي الذي يحوي في طياته كل القواعد القانونية التي تنظم كيفية فرض الضريبة وتحصيلها وكذلك تنظيم العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية.²

¹ السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 518.

² سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي وآثاره على اقتصاديات الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1991، ص 41.

أما مصادر القانون الجبائي فهي متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- التشريع الأساسي:

يتمثل في الدستور والذي يعد أساس كل التشريعات والقوانين العادية، حيث أن كل الدول تضمن دساتيرها بنودا تقرر الجباية وتحدد طرق تحصيلها مثلما ما نص عليه دستور الجزائر في أحد بنوده وأن كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة، والكل يشارك في الأعباء العامة حسب المقدرة...¹

2 - التشريعات العادية والعضوية:

وهذه التشريعات سواء تصدر عن السلطة التشريعية أو التنفيذية، فالجزائر مثلا تصدر سياستها الجبائية عبر قوانين الضرائب المختلفة وكذا قوانين المالية مثل قانون المالية 2015 والذي نص على عديد الأحكام الجبائية وتعديل بعض المواد من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.²

3 - الاجتهادات القضائية:

تكون بناء على أحكام يصدرها القاضي أثناء فصله في نزاع لم يجد ما ينص عليه في القانون، فيقوم بالاجتهاد معتمدا على قرائن ودلائل قانونية أخرى، فيصدر حكما قابلا للتطبيق من قبل مصالح الضرائب وجوبا، مثلا من المقرر قانونا أن رئيس المجلس القضائي يستطيع عند فصله في القضايا الإدارية أن يأمر عن طريق الاستعجال باتخاذ جميع الإجراءات التي يراها ضرورية دون المساس بأصل الحق، ومن ثم فإن طلب تأجيل تحصيل الضرائب

¹ المادة 78. قانون رقم 01 - 16 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري بالجزائر،

² قانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق لـ 30 ديسمبر 2015 المتضمن لقانون المالية 2016.

المتابعة من أجلها الشركة المستأنفة و ذلك لغاية الفصل في النزاع موضوعا، فان هذه الدعوى تعتبر فعلا من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة¹

4- الاتفاقيات الجبائية:

إن السبب الرئيسي لظهور هذه الاتفاقيات هو زيادة التبادلات لاسيما في الميدان الاقتصادي لذلك أصبح من الضروري إبرام اتفاقيات بين الدول خاصة في ميدان محاربة الآثار السلبية لفرض الضريبة كالازدواج الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى القضاء على الظواهر السلبية للضريبة، مثلا الاتفاقية التي أبرمت بين المملكة العربية السعودية والجزائر، تخص تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، 2015/12/29.²

ثانيا: الهيكل الضريبي

إن الهيكل الضريبي هو أنواع الضرائب والرسوم التي يقوم عليها النظام الضريبي كما يمكن تعريفه على أنه بناء مكون من عدة صور فنية للضريبة ذات نسب متفاوتة، وعليه فإن الهياكل الضريبية تختلف من دولة لأخرى ومن زمن لآخر وذلك بحسب الظروف الاقتصادية لكل دولة.³

فالهيكل الضريبي إنما يحدده المشرع وفقا لاحتياجات الدولة وكذلك سياستها الضريبية والأهداف التي تسطر الوصول إليها من خلال سياستها الضريبية فالجزائر مثلا تعتمد هيكلا ضريبيا مكون من ضرائب مختلفة ومتنوعة نذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

¹ - قرار رقم 43995 مؤرخ في 1989/10/12 م ق 1989 عدد 04 ص 246.

² الجريدة الرسمية ، العدد 01-2016.

³ بوفركاس صفية، جبري أمينة، السياسة الضريبية ودورها في استقطاب الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة آكلي امحمد أو الحاج، البويرة، 2014-2015، ص 19.

الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح المهن غير التجارية (BNC)، الرسم على القيمة المضافة، والضريبة على أرباح الشركات، الضريبة الجزافية الوحيدة....¹.

وهناك كذلك عدة ضرائب ورسوم أخرى.

الفرع الثالث: فعالية النظام الضريبي

تحدد فعالية النظام الضريبي في مدى قدرته على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بشكل متوازن ومتناسق لأن هذه الأهداف قد تتعارض فيما بينها، ونتيجة لاحتمال تعارض هذه الأهداف يجب على المشرع الضريبي أثناء فرض الضريبة مراعاة مصالح الدولة وكذلك المكلف بالضريبة ومصلحة المجتمع.

ولتحقق مدى فعالية النظام الضريبي توجد عدة مداخل يمكن حصرها فيما يلي:²

أولاً: مدخل الأهداف

تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً وبالتالي تحقيق الأهداف المرحلية والتي تم تسطيرها مسبقاً مثل استهداف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية أو تغطية نفقات التسيير بإيرادات الجباية العادية.

ثانياً: مدخل الموارد

كلما استطاع النظام الضريبي تجنيد الإمكانيات المالية والمادية والبشرية واستخدامها الاستخدام الأمثل كلما زادت فعاليته.

¹ المادة 22 من قانون الضرائب المباشرة، ص 23.

² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 74-89.

ثالثاً: المدخل المالي

وتتحقق فعالية النظام الضريبي انطلاقاً من مقارنة الحصيلة التقديرية مع الحصيلة الفعلية من الاقتطاعات الضريبية ويكون النظام الضريبي فعالاً كلما كان الناتج أكبر.

المطلب الثاني: ماهية السياسة الضريبية

لكي يحقق النظام الضريبي لأي دولة الأهداف التي يصبو إليها من الجانب الاقتصادي والمالي والاجتماعي، فلا بد من انتهاج سياسة ضريبية رشيدة، بأهداف واضحة ودقيقة تكون بمثابة الموجه الفعلي للنظام الضريبي، لذلك سنتناول في هذا المطلب تعريف السياسة الضريبية في الفرع الأول ونبرز في الفرع الثاني مبادئ السياسة الضريبية.

الفرع الأول: تعريف السياسة الضريبية

تتعدد تعاريف السياسة الضريبية تبعاً لتعدد أهداف الضريبة ذاتها ويمكن إيجاز أهم التعاريف التي أعطيت للسياسة الضريبية بما يلي:

التعريف الأول: السياسة الضريبية تعني مجموع البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها مستخدمة كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى، تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.¹

التعريف الثاني: السياسة الضريبية مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات وبالتالي فإن المفهوم الصحيح يسمح بوضع وتصميم مكونات السياسة الضريبية في ضوء علاقات التناسق والترابط بين أجزائها، حيث لا يتم النظر إلى كل من

¹ يونس أحمد البطريق، المراسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 23.

مكونات السياسة الضريبية بصفة خاصة، والسياسة المالية بصفة عامة، يساهم في تحقيق أهداف المجتمع.¹

التعريف الثالث: كما تعرف السياسة الضريبية على أنها: مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية.²

من خلال التعاريف السابقة نستخلص بأن السياسة الضريبية ما هي في الواقع إلا مرآة عاكسة للنظام الضريبي، كما تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والتي تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المشرع الجبائي، كما يمكن استخلاص أهم مميزاتها:

- أنها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الترابط.
- أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة والبرامج المتكاملة معها كالحوافز الضريبية التي يمنحها المشرع الجبائي لبعض الأنشطة الاقتصادية بهدف تشجيع هذه الأنشطة.
- أنها جزء مهم من السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق نفس الأهداف الاقتصادية.

الفرع الثاني: مبادئ السياسة الضريبية

تقوم السياسة الضريبية على مبادئ وأسس نذكر أهمها فيما يلي:

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 125.

² السيد مرسى الحجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، د ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 7.

ينص هذا المبدأ على أن الأفراد المنتفعين من الإنفاق الحكومي والمستفيدين من الخدمات التي تقدمها الحكومة، يجب عليهم دفع تكاليف هذا الإنفاق والخدمات المقدمة من طرف الحكومة وذلك من خلال تحملهم ودفعهم للضرائب المفروضة عليهم.¹

ثانياً: مبدأ القدرة على الدفع

ويقضي هذا المبدأ بعدم تحميل الأفراد ضرائب² تفوق قدراتهم على دفعها، بمعنى آخر أنه يجب مراعاة قدرة المكلفين على دفع الضرائب وذلك عند فرض مختلف الضرائب من قبل المشرع الجبائي.

ثالثاً: مبدأ الكفاءة

والمقصود بهذا المبدأ أن تكون السياسة الضريبية أكثر وضوحاً لأن السياسة الضريبية تتعامل مع الحقائق الموضوعية المتعلقة بآثار الضرائب، فالضريبة التي تتسم بالكفاءة العالية هي التي تعمل على تقليل وتدنية العبء الزائد للضريبة، وتتسم كذلك بسهولة إدارتها وممارسة الرقابة عليها.³

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، د ط، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2007، ص 257.

² سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، المرجع السابق، ص 262.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 262.

إن فمعيار الكفاءة يقضي بقيام المشرع الجبائي بفرض الضرائب التي لا تأثر سلبا على الاقتصاد القومي، وذلك بسبب أن الضريبة يهدف المشرع من وراء فرضها تحقيق عديد الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.¹

المطلب الثالث: وسائل السياسة الضريبية

في إطار تحقيق الدول لأهداف سياستها الضريبية فإنها تعتمد على مجموعة الوسائل الضريبية بغية تحقيق الأهداف المستقبلية والتي من بينها زيادة تدفق الاستثمارات وتوسيع الوعاء الضريبي وبعض الأهداف الأخرى الاجتماعية والسياسية لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى معرفة أهم وسائل السياسة الضريبية. ففي الفرع الأول سنتناول الحوافز الضريبية في حين سنتناول في الفرع الثاني نظام ترحيل الخسائر والاهتلاك.

الفرع الأول: الحوافز الضريبية

تعتبر من بين أهم وسائل السياسة الضريبية ويمكن تعريفها كما يلي:

الحوافز الضريبية: "نظام يصمم في إطار السياسة الضريبية للدولة بهدف تشجيع الادخار والاستثمار"² وتنقسم الحوافز الضريبية إلى قسمين:

أولاً: الإعفاء الضريبي

ويقصد به عدم فرض الضريبة على دخل معين أي بعض الدخل من الإخضاع للضريبة المستحقة والإعفاء إما يكون دائماً أو مؤقتاً وقد يكون كلياً أو جزئياً.³

¹ شريف محمد، السياسة الجبائية دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 13.

² شريف محمد، المرجع السابق، ص 14.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 168-174.

1- الإعفاء الكلي:

وهو إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بالضريبة من الحقوق الواجبة التسديد مقابل التزامهم بشروط تحددها الهيئات العامة وقد تكون هذه الإعفاءات دائمة ومثل ذلك ما تم منحه من قبل المشرع الجزائري كالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت هذه السلع مستوردة أو محلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز خدمات تخضع للرسم على القيمة المضافة TVA.¹

2- الإعفاء الجزئي:

والمقصود به إسقاط جزء من الحقوق الواجبة على المكلف بالضريبة لمدة معينة ومثل ذلك في الجزائر ما قرره المشرع الجزائري.

ثانيا: التخفيض الضريبي

والمقصود به هو إخضاع المكلف بمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط التي تضعها الهيئات العامة في إطار تشجيع نشاط اقتصادي معين .

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 168-174.

الفرع الثاني: المعاملة الضريبية للخسائر:

تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الفرص الاستثمارية المختلفة احدى الوسائل المهمة التي يمكن استخدامها ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، فالمعدلات العالية للضرائب التي تخضع لها نتائج الفرص الاستثمارية المختلفة يمكن ان يترتب عليها اثار اقتصادية سلبية خطيرة، يتعدى الدفاع عنها اذا لم يتضمن التشريع الضريبي نصوصا تسمح بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة التي تحققها المنشأة عن سنوات سابقة ولاحقة .

وتختلف فاعلية وتأثير نصوص السماح بترحيل الخسائر كحافز ضريبي على قرار الاستثمار باختلاف نمط واتجاه ترحيل الخسائر¹ .

¹ . brownlee and allen , economics of public finance,prentice–hall,1965,p283.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما درسنا في الفصل الأول وجدنا أن للضريبة عدة مفاهيم كما تتعدد تصنيفاتها وذلك نظرا لما أصبح للضريبة من دور تؤديه في إطار السياسة الاقتصادية، من أجل ذلك تلجأ الدول إلى منح الحوافز الضريبية التي تعد أحد أدوات السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمارات والتأثير على سلوك المستثمرين بما يتفق وأهداف الدولة ورؤيتها لمسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويختلف تأثير وفعالية الحوافز الممنوحة فضلا عن شكل تنظيمها، ومدى التناسق بينها وبين حوافز أخرى وذلك لأن السياسة الضريبية هي التي تحدد بشكل عام حجم الاستثمارات الوافدة إلى البلد وتحقيق مجمل الأهداف التي تصبوا لها الدول وعلى كل المستويات سواء الاجتماعية، الاقتصادية أو حتى السياسية، لذلك سنتطرق في الفصل الثاني إلى مدى تأثير السياسة الضريبية على الاستثمار لا سيما في الجزائر.